

Speaker's Office

مجلس الأمة

KNA\_25115\_2018

27/06/2018



مكتب الرئيس  
دولة الكويت

الموَقَر

سمو / رئيس مجلس الوزراء

تحية طيبة وبعد ،،،

أنهي إلى سموكم أن السيدين / شعيب شباب المويزري، محمد براك المطير عضوي مجلس الأمة قدما بتاريخ ٢٧/٦/٢٠١٨ استجاباً موجهاً لسموكم (مرفق صورته).  
وعملاً بأحكام المادة (١٣٥) من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة، سوف يدرج هذا الاستجاب على جدول أعمال الجلسة القادمة في دور الانعقاد القادم.

وتفضلوا سموكم بقبول فائق الاحترام ،،،

مرزوق علي الغانم

رئيس مجلس الأمة



المرفقات:

\*\* صورة من صحيفة الاستجاب.

## بسم الله الرحمن الرحيم

الأربعاء الموافق 27 يونيو 2018

### إستجواب

### موجه إلى سمو رئيس مجلس الوزراء

قال الله تعالى (إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ ۗ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ ۗ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا) الآية (58) سورة النساء .

وقال رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ((كُلُّكُمْ رَاعٍ وَمَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ فَالْإِمَامُ رَاعٍ وَهُوَ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ وَالرَّجُلُ فِي أَهْلِهِ رَاعٍ وَهُوَ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ وَالْمَرْأَةُ فِي بَيْتِ زَوْجِهَا رَاعِيَةٌ وَهِيَ مَسْئُولَةٌ عَنْ رَعِيَّتِهَا وَالْخَادِمُ فِي مَالِ سَيِّدِهِ رَاعٍ وَهُوَ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ)) متفق عليه.

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ((ما بعث الله من نبي ولا استخلف من خليفة إلا كانت له بطانتان ، بطانة تأمره بالمعروف وتحضه عليه، وبطانة تأمره بالشر وتحضه عليه، والمعصوم من عصم الله )) رواه البخاري

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ( الدين النصيحة ثلاثا قلنا لمن يا رسول الله قال الله و لكتابه و لرسوله و لأئمة المسلمين و عامتهم ) رواه مسلم .

فألهم اجعلنا من البطانة التي تأمر بالمعروف وتحض عليه وتنبه عن الشر وتحذر منه .

- أعظم أبواب النصيحة تذكير وتنبيه من ولاة الله شأننا من شؤون المسلمين قليلا كان أو كثيرا وتزداد النصيحة حتمية ووجوباً إذا كان المسؤول في منصب يعنى بسياسة الدولة وإدارتها بكل مؤسساتها، وأفرادها، ومقدراتها.
- نصت المادة (7) من الدستور: العدل والحرية والمساواة دعائم المجتمع، والتعاون والتراحم صلة وثقى بين المواطنين.
- نصت المادة (8) من الدستور: تصون الدولة دعائم المجتمع وتكفل الأمن والطمأنينة وتكافؤ الفرص للمواطنين.
- نصت المادة (17) من الدستور: للأموال العامة حرمة وحمايتها واجب على كل مواطن.
- نصت المادة (20) من الدستور: الاقتصاد الوطني أساسه العدالة الاجتماعية، وقوامه التعاون العادل بين النشاط العام والنشاط الخاص، وهدفه تحقيق التنمية الاقتصادية وزيادة الانتاج ورفع مستوى المعيشة وتحقيق الرخاء للمواطنين، وذلك كله في حدود القانون.
- انطلاقاً مما سبق ومع كامل احترامنا لشخص سمو رئيس مجلس الوزراء وتقديرنا لمكانته إلا أننا هنا بإذن الله في مقام النهج وليس النفع لمن ولاة الله أمر قيادة الحكومة حرصاً منا على المصلحة العامة و اعذاراً إلى الله الذي أمرنا بقول الحق بالحكمة والموعظة الحسنة، عن أبي الوليد عبادة بن الصّامت رضي الله عنه قال: ((بَايَعْنَا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى السَّمْعِ وَالطَّاعَةِ فِي الْعُسْرِ وَالْيُسْرِ وَالْمُنْشَطِ وَالْمَكْرَهِ، وَعَلَى أَثَرَةٍ عَلَيْنَا، وَعَلَى أَنْ لَا نُنَازِعَ الْأَمْرَ أَهْلَهُ إِلَّا أَنْ تَرَوْا كُفْرًا بَوَاحاً عِنْدَكُمْ مِنْ اللَّهِ تَعَالَى فِيهِ بُرْهَانٌ، وَعَلَى أَنْ نَقُولَ بِالْحَقِّ أَيْنَمَا كُنَّا لَا نَخَافُ فِي اللَّهِ لَوْمَةَ لَائِمٍ)) متفق عليه.
- والتزاماً بالقسم الذي أديناه قبل ممارسة مهامنا الدستورية و أداءً للأمانة التي حملنا إياها الشعب الكويتي الكريم بالذود عن مصالحه وأمواله نتوجه بهذا الاستجواب إلى سمو رئيس مجلس الوزراء بصفته.

### المحور الأول

هدم دولة المؤسسات وتمكين المتنفذين بدون وجه حق من الاستيلاء على مرافق الدولة والتخاذل في قضية الإيداعات

اصبح ازدياد الفساد وتفشيهِ ظاهرة ماثلة للعيان تغلغت في كل مفاصل الدولة ومؤسساتها ونخر السوس في قواعدها حتى هبط بالكويت إلى الدركة ( 85 ) في مستنقع الفساد العالمي ، كل ذلك بسبب تقاعس الحكومة عن القيام بالواجبات المناطة بها و أداء المهام الموكلة إليها للحفاظ على مؤسسات الدولة وصونها من عبث العابثين و استغلال المنتفعين ، حتى غدت الكويت التي كانت سباقه في كل ميادين التطور أخذة زمام المبادرة والريادة في كل مسارات الحياة السياسية و الإقتصادية و الإجتماعية ، غدت كياناً ظاهره دولة ذات مؤسسات و حقيقتها كيان يشبه الدولة هش البنيان ضعيف الأركان إن لم نتداركه بالتشخيص الصحيح والعلاج الناجح فلن تقوى كويتنا على مواجهة التحديات و الأخطار المحيطة بنا ، ولعل تقارير ديوان المحاسبة تدل دلالة واضحة على ما أسلفنا من بيان لما آلت إليه سياسات الحكومة الخاطئة في إدارة الدولة.

المحور الثاني  
غياب العدل عند التطبيق للقوانين والكيل بمكيالين عند التعامل مع  
المواطنين

إن العدل اساس الملك به قامت السماوات و الأرض والله عدل يحب العدل ويأمر به وحرّم الظلم عن نفسه ونهى عنه ، قال تعالى (( إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ )) . وقال تعالى في الحديث القدسي ((يا عبادي إني حرمت الظلم على نفسي وجعلته بينكم محرماً فلا تظالموا)) .

ولقد بينت شريعتنا أن من أهم اسباب هلاك الأمم عدم المساواة بتطبيق القوانين والتفريق بين المواطنين على أساس المكانة الإجتماعية أو المنزلة الإقتصادية أو الوجاهة الشخصية .

قال رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ((إنما أهلك الذين قبلكم ، أنهم كانوا إذا سرق فيهم الشريف تركوه ، وإذا سرق فيهم الضعيف أقاموا عليه الحد)) رواه البخاري.

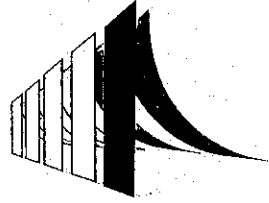
واقع الحكومة يشهد شهادة واضحة على التناقض الصارخ في القرارات حيث قامت الحكومة بتحويل الكثير من المغردين و الشباب إلى النيابة وسجنهم بسبب اتهامهم بإضرار سمعة ومصالح الدولة في حين تغض الطرف على نفس التهم عن بعض المتنفذين وبعض ممن يملك وسائل للإعلام بأقوال اشنع و أشد و أضر على الكويت ومصالحها و أمنها و استقرارها وصولاً في بعض الأحيان إلى الطعن في مقام الإمارة وسمو الأمير والحكومة لم تحرك أي ساكن .

المحور الثالث

التعدي على الدستور وحقوق المواطنة بسحب الجناسي وسجن نواب  
الأمة والتعدي على حقوق الإنسان

وذلك من خلال الظلم الذي وقع قبل سنوات على مواطنين كويتيين تم سحب جناسيهم ظلما وبدون وجه حق وذلك لأسباب سياسية معروفة لدى الجميع.

كما قامت الحكومة بالتعدي على الدستور ونواب مجلس الأمة وذلك من خلال إلقاء القبض عليهم وتقييد حريتهم وسجنهم وعدم تطبيق المادة (111) من الدستور (لا يجوز أثناء دور الانعقاد ، في غير حالة الجرم المشهود ، أن تتخذ نحو العضو إجراءات التحقيق أو التفتيش أو القبض أو الحبس أو أي إجراء جزائي آخر إلا بإذن المجلس ويتعين إخطار المجلس بما قد يتخذ من إجراءات جزائية أثناء انعقاده على النحو السابق كما يجب إخطاره دواما في أول اجتماع له بأي إجراء يتخذ في غيبته ضد أي عضو من أعضائه ، وفي جميع الأحوال إذا لم يصدر المجلس قراره في طلب الأذن خلال شهر من تاريخ وصوله اليه اعتبر ذلك بمثابة إذن).  
وجاء في المادة 23 من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة (ليس للعضو أن ينزل عن الحصانة النيابية من غير إذن المجلس).



مجلس الأمة  
NATIONAL ASSEMBLY

State of Kuwait

دولة الكويت

### المحور الرابع

## عدم إتخاذ الخطوات اللازمة لعلاج الملاحظات في الإستجابات السابقة

قال تعالى (( يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ )) وقال تعالى (( وَأَوْفُوا بِالْعَهْدِ إِنَّ الْعَهْدَ كَانَ مَسْئُولًا )) وقال تعالى (( وَأَوْفُوا بِالْعَهْدِ إِذَا عَاهَدْتُمْ وَلَا تَنْقُضُوا الْأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا وَقَدْ جَعَلْتُمُ اللَّهَ عَلَيْكُمْ كَفِيلًا إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا تَفْعَلُونَ )) .

تم تقديم استجوابين سابقين لسمو رئيس مجلس الوزراء تم من خلالهما بيان الكثير من الملاحظات الجوهرية المهمة التي تشير إلى مكامن الخلل في أداء الحكومة وخطورة استمرار النهج في الكثير من السياسات التي تتخذها ، ثم بناء على هذين الاستجوابين جاء التعهد من قبل الحكومة لتجاوز هذه السلبيات ووضع حد لهذه التجاوزات و الحلول لكافة الإشكالات التي تم بيانها في الاستجوابين ولكن مع الأسف الشديد و إلى اليوم لا جديد ، فالملاحظات زادت و المخالفات كثرت و التجاوزات كبرت ، فهل كانت الوعود مجرد إبر تخدير لإسكات صيحات النذير المتكرره من قبل نواب الأمة ، وهل الحكومة لم تكن جادة عندما وعدت الوعود وسطرت العهود .

ونسأل الله أن يحفظ الكويت وشعبها وأميرها من كل مكروه .

مقدمو الإستجواب

النائب

شعيب شباب المويصري

النائب

محمد براك المطير

6

يبلغ الاستجواب من محمد براك المطير  
شعيب شباب المويصري  
يبدع بجدد أعمال الحلب القادمة  
لدور الاعتقاد القادم

Speaker's Office  
State of Kuwait



مكتب الرئيس  
دولة الكويت

الموَقَر

سمو / رئيس مجلس الوزراء

تحية طيبة وبعد ...

بالإشارة إلى الاستجواب الموجه إلى سموكم بتاريخ ٢٠١٨/٦/٢٧ من السيدين / محمد براك المطير، وشعيب شباب المويصري عضوي مجلس الأمة، والمبلغ إلى سموكم في التاريخ ذاته.  
نفيد أننا قد تلقينا بتاريخ ٢٠١٨/١٠/٢٩ كتاباً من السيدين مقدمي الاستجواب بطلب سحبه.

وتفضلوا سموكم بقبول فانق الاحترام ...

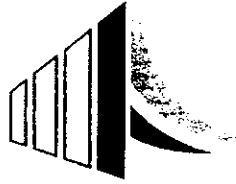
مرزوق علي الغانم

رئيس مجلس الأمة



المرفقات:

\*\* صورة من الطلب المشار إليه.



مجلس الأمة  
NATIONAL ASSEMBLY

State of Kuwait

دولة الكويت

الكويت ٢٩ اكتوبر ٢٠١٨

المحترم

السيد / رئيس مجلس الأمة

تحية طيبة وبعد ...

نتقدم نحن الموقعين ادناه بطلب سحب الإستجواب المقدم إلى سمو رئيس مجلس الوزراء يوم  
الإربعاء ٢٧ يونيو ٢٠١٨ والمقرر عرضه على جدول أعمال جلسة مجلس الأمة يوم الثلاثاء

٣٠ اكتوبر ٢٠١٨ .

وتفضلوا بقبول التحية ...

مقدموا الإستجواب

النائب / شعيب شباب الموبزري

النائب / محمد براك المطير